19 أغسطس 2025

السيدة المحترمة باميلا بوندي
النائب العام للولايات المتحدة
وزارة العدل الأمريكية
950 شارع بنسلفانيا – شمال غرب
واشنطن 20530

الموضوع: رد على رسالة النائب العام بوندي المؤرخة في 13 أغسطس 2025 والموجهة إلى العمدة ميشيل وو

السيدة النائب العام بوندي المحترمة،

أتوجه إليكم بهذا الخطاب ردًا على رسالتكم المؤرخة في 13 أغسطس 2025، والتي تلوّحون فيها بمتابعة المسؤولين المحليين قضائيًا، وبحجز المنح والعقود الفيدرالية بشكل غير قانوني، ما لم توافق مدينة بوسطن على المشاركة الفعلية في عمليات الترحيل الجماعي.

إن الهجمات الباطلة والمستمرة التي تشنها الإدارة الفيدرالية على المدن الأميركية وملايين من سكانها، لا سابقة لها. لقد قمتم بحرمان عائلاتنا من خدمات الرعاية الصحية والمساعدات الغذائية؛ وألغَيتم بصورة غير مشروعة المنح المخصصة لمدارسنا وطرقنا؛ وقلّصتم التمويل الموجه لجامعاتنا ومستشفياتنا ومؤسساتنا البحثية؛ بل ونشرتم القوات العسكرية لاحتلال شوارعنا. وكل هذه الهجمات تصب في هدف واحد مشترك: تسعى إدارة ترامب إلى تقسيم مدننا وعزلها وترهيبها، وزرع الخوف بين أبناء الشعب الأميركي.

تُعد مدينة بوسطن هي أكثر المدن الأميركية الكبرى أمانًا. وما تحقق من تقدم إنما هو ثمرة عقود من العمل في إطار شرطة مجتمعية وشراكة وثيقة بين أجهزة إنفاذ القانون المحلية وقادة المجتمع، الذين يجمعهم الالتزام بجعل بوسطن مدينة آمنة ومرحبة بالجميع. ويُعد هذا الإنجاز هو نتيجة قوانيننا الصارمة الخاصة بالأسلحة. وهو أيضًا ثمرة سياساتنا المحلية، ومن بينها قانون الثقة في بوسطن (Boston Trust Act) الذي يمنع الشرطة المحلية من التعاون مع سلطات الهجرة الفيدرالية في غياب مذكرة توقيف جنائية، ويكفل لجميع سكان بوسطن القدرة على التبليغ عن الجرائم والاتصال برقم 911 لطلب المساعدة.

تلتزم مدينة بوسطن تلتزم بالقانون، سواء كان محليًا أو ولائيًا أو فيدراليًا. ويؤكد دستور الولايات المتحدة أن الحكومات المحلية، الأقرب إلى المواطنين، تملك الصلاحية لوضع سياسات تتعلق بالسلامة العامة دون تهديد أو تدخل غير مشروع من الحكومة الفيدرالية. لقد أقرّ الآباء المؤسسون هذه الضمانات تحديدًا كنتيجة مباشرة لمحاولات إخضاع بوسطن من قبل ملك بعيد وغير خاضع للمساءلة، ولرفض هذه المدينة الانحناء أمام الطغيان. وبعد مرور مئتين وخمسين عامًا، باتت هذه الحريات التي انتُزعت بشق الأنفس هي الأساس القانوني لنظام حكمنا. كما أن هذه الحريات نفسها هي التي أرست دعائم مدن نابضة بالحياة ومتنوعة في جميع أنحاء البلاد، مدنٍ ساهمت في دفع عجلة التجارة والابتكار بما يعود بالنفع على جميع الأميركيين.

لقد قضت المحاكم، وبشكل متكرر – وآخرها خلال الشهر الماضي – بأن القوانين المحلية المتعلقة بالسلامة العامة، مثل قانون الثقة في بوسطن، تمثل ممارسة مشروعة للصلاحيات المحلية، وتنسجم انسجامًا تامًا مع القانون الفيدرالي. *انظر على سبيل المثال: قضية الولايات المتحدة ضد ولاية كاليفورنيا وآخرين، 921 F.3d 865 (الدائرة التاسعة 2019)؛ الولايات المتحدة ضد ولاية إلينوي وآخرين، رقم 25-cv-1285 (محكمة إلينوي الفيدرالية* الشمالية 25 يوليو 2025). ومنذ تأسيس هذا البلد، ظلّ مبدأ سيادة الولايات، المنصوص عليه في التعديل العاشر للدستور الأميركي، ركيزة أساسية لجمهوريتنا. *انظر مثلًا قضية غريغوري ضد آشكروفت،* 501 U.S. 452، 457 (1991). ولا

جدال في أن واضعي الدستور الأميركي قد اتخذوا قرارًا واضحًا بـ "حرمان الكونغرس من سلطة إصدار أوامر مباشرة إلى الولايات". *مورفي ضد الجمعية الوطنية لرياضة الجامعات، 584 U.S.* 453، 470 (2018). "لا يجوز للحكومة الفيدرالية أن تُجبر الولايات على سنّ أو تنفيذ برنامج تنظيمي فيدرالي"، ولا أن "تجنّد الموظفين المحليين أو الولائيين مباشرةً"، ولا أن "تُكره الولايات على اتخاذ إجراءات من خلال التأثير غير المشروع". *قضية إلينوي، رقم 25-cv-1285، الحكم المختصر ص. 19 (بالاستناد إلى قضية نيويورك ضد الولايات المتحدة، 505 U.S. 144، 88 (1992)؛ قضية برينتز ضد الولايات المتحدة، 521 U.S. 898، 935 (1997)؛ قضية الاتحاد الوطني للأعمال المستقلة ضد سيبيليوس، 567 U.S. 519، 578 (2012))*. وكما كتبت المحكمة الفيدرالية في إلينوي قبل بضعة أسابيع فقط: "[يشكّل] مبدأ حظر الإكراه حصنًا منيعًا ضد تعسف السلطة [الفيدرالية]". *Id.*

وعلاوة على ذلك، يضع قانون ولاية ماساتشوستس حدودًا واضحة لمشاركة السلطات المحلية في إنفاذ قوانين الهجرة الفيدرالية. فقد قضت المحكمة العليا القضائية لولاية ماساتشوستس، في قضية Commonwealth .Lunn v، بأن هيئات إنفاذ القانون على مستوى الولاية والمحليات لا يجوز لها توقيف الأفراد استنادًا فقط إلى طلبات الاحتجاز الصادرة عن السلطات الفيدرالية للهجرة، ما لم يكن هناك أمر توقيف جنائي. 477 Mass. 517 (2017). ويأتي قانون الثقة في بوسطن وتعديلاته ليكرّس هذا المبدأ من خلال تقنين حكم قضية Lunn.

لقد سبقت شراكتنا الراسخة والمثمرة مع سلطات إنفاذ القانون على مستوى الولاية والسلطات الفيدرالية بكثير فترة تولّيك المنصب. وتعمل إدارة شرطة بوسطن، وهي أول إدارة شرطة بلدية في الولايات المتحدة، عن قرب مع الهيئات الفيدرالية وسلطات الولاية للتصدي لتهديدات الإرهاب، وحماية المطار والميناء، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والبشر، وملاحقة المسؤولين عن الجرائم ومحاسبتهم. فعلى سبيل المثال، قامت شرطة بوسطن الأسبوع الماضي باعتقال ثلاثة عشر شخصًا نتيجة تحقيق مشترك في جرائم الاتجار بالبشر بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي وشرطة ولاية ماساتشوستس. وفي الأسبوع الذي سبقه، شاركت شرطة بوسطن مكتب التحقيقات الفيدرالي في تحقيق أسفر عن اعتقال أحد المتهمين وضبط خمس قطع سلاح، من بينها بندقية هجومية. تعمل بوسطن يوميًا، جنبًا إلى جنب مع شركائها في المجتمع وأجهزة إنفاذ القانون، لضمان أمن وسلامة السكان، مع التزامها التام بالقانون.

وباسم سكان بوسطن، وتضامنًا مع المدن والمجتمعات التي استهدفتها الإدارة الفيدرالية لمجرد رفضها الرضوخ لتهديدات غير دستورية وضغوط غير مشروعة، نؤكد وقوفنا معًا دفاعًا عن بعضنا البعض وعن ديمقراطيتنا. ولن تتراجع بوسطن يومًا عن أن تكون منارة للحرية، وموطنًا يتسع للجميع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

ميشيل وو
عمدة بوسطن